

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

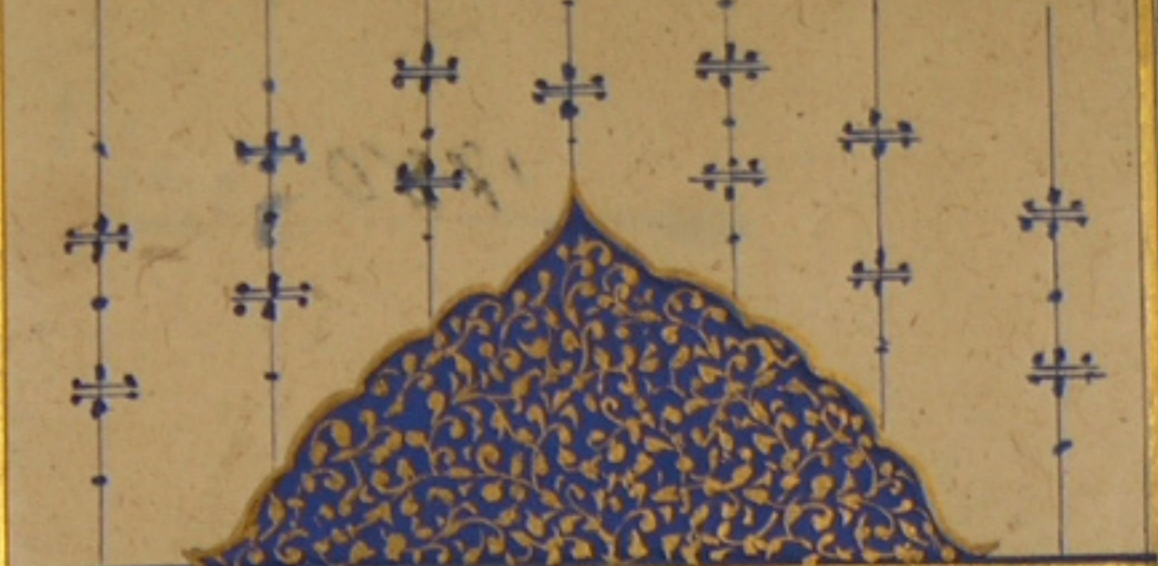
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح



أسرار البلاغة

قال الشيخ الامام محمد الاسلام ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
 الجرجاني النحوي رحمه الله عليه ورضوانه الحمد لله رب العالمين
 وصلواته على محمد النبي واله اجمعين اعلم ان الكلام هو الذي يعطي
 العلوم منازلها ويبين مراتبها ويكشف عن صورها ويجني
 صنوفها ويدل على سائرها ويبرز مكنون ضمائرها وبه
 ابان الله تعالى الانسان من سائر الحيوان ونبه فيه على عظيم
 الامتنان فقال عز من قائل الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه
 البيان فولاه لم يكن لتعدي نوايد العلم عالمه ولا صح من عاقل
 ان يفوق عن زاهير العقل كايه وتعتلت قوي الخواطر والافكار
 من معانيها واستوت القضية من موجودها وفاينها نعم ولو وقع
 الحي الحساس في مرتبة الجاد وكان الادراك كالذي ينافيه من الاضداد
 ولقيت القلوب مقفلة على ودايعها والمعاني مسجونة في مواضعها
 واصارت القرائح عن تصرفها معقولة والاذهان عن سلطانها
 معزولة ولما عرف كفر من ايمان واساءة من احسان ولما ظهر فرق
 بين مدح وتزين وذم وتبجين ثم ان الوصف الخاص به والمعنى المثبت
 لنفسه انه يريك المعلومات باوصافها التي وجدها العلم عليها وتقرر
 كيفياتها وتاؤها المعرفة اذ سمت اليها واذا كان هذا الوصف مقوم
 ذاته واخص صفاته كان اشرف انواعه ما كان فيه اجلي واظهر وبه اوجي
 واجدرو من هاهنا تبين للحصل وتقرر في نفس المتأمل كيف ينبغي ان
 يحكم في تقاضل الاقوال اذا اراد ان يقسم يبرها حظوظها من الاستحسان
 ويعدل القسمة بصائب القسطاس والميزان ومن البين الجلي ان
 التباين في هذه الفضيلة والتباين عنهما الي ما ينافيهما من الرذيلة

وهو

ليس مجرد اللفظ كيف والالفاظ لا تقيد حتى تولف ضربا خاصا
 من التاليف ونجد بها الي وجه دون وجه من التركيب والترتيب
 فلواتك عمدت الي بيت شعرا او فصل نثر فعددت كلماته عددا
 كيف جا وافق واطلقت نضده ونظامه الذي عليه بنى عليه
 وفيه افرغ المعنى واجري وغيرت ترتيبه الذي خصوصيته
 افاد ما افاد وبنتقه المخصوص ابان المراد نحو ان يقول في قفانك
 من ذكري حبيب ومثزل منزل قفا ذكري من نيك حبيب اخرجته
 من كمال البيان الى مجال الهديان نعم واسقطت نسبتة
 من صاحبه وقطعت التجرمينه وبين منسبه بل املت ان يكون
 له اضافة الي قائل ونسب مختص له بمكلم وفي ثبوت هذا الاصل
 ما تعلم به ان المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعرا او فصل
 خطاب هو ترتيبها على طريقة معلومة وحصولها على صورة من
 التاليف مخصوصة وهذا الحكم اعني الاختصاص في الترتيب
 يقع في الالفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على
 قضية العقل ولن يتصور في الالفاظ وجوب تقديم وتأخير مختص
 في ترتيب وتنزل وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل
 المركبة واقسام الكلام المدونة فليل من حق هذا ان يسبق
 ذلك ومن حكم ما هاهنا ان يقع هناك كما قيل في المتبادر والخبر
 والمفعول والفاعل وحتى حظ في جنس من الكلم بعينه ان يقع
 الاسبقا وفي اخر ان يوجد الامينا على غيره وبه لاحقا كقولنا
 ان الاستفهام له صدر الكلام وان الصفة لا تشق على الموصوف
 الا ان تزال عن الوصفية الي غيرها من الاحكام فاذا رايت البصير
 بجواهر الكلام يستحسن شعرا او يستجيد نثرا ثم جعل الشاعلي
 من حيث اللفظ فقوله حلور شيق وحسن اتيق وعذب سايع
 وحطوب رايح فاعلم انه ليس يبيئك عن احوال ترجع الي اجراس
 الحروف والي ظاهر الوضع اللغوي بل الي امر يقع من المرء في فواده
 وفضل يقنده العقل من زناد واما رجوع الاستحسان الي

اللفظ من غير شرك في المعنى فيه وكونه من اسبابه ودواعيه فلا يكاد
يعدو نمطاً واحداً وهو ان تكون اللفظة مما يتعارفه الناس في
استعمالهم ويتداولونه في زمانهم ولا يكون وحشياً غريباً او غائياً
سجفاً سخفه بازائه عن موضوع اللغة واخراجها عما فرضته
من الحكم والصفة كقول العامة اشغلت وانفسد وانما شرطت
هذا الشرط فانه ربما استخسف اللفظ بما يرجع الى المعنى دون
مجرد اللفظ كما يحكي من قول عبيد الله بن زياد لما دهش الفتح الى
سبقي وذلك ان الفتح خلاف الاغلاق فحقه ان يتناول شيئاً هو في
حكم المخلوق والمشدود وليس السيف بمشدود واقصى احواله ان
يكون كونه في الغد بمنزلة كون الثوب في العكم والدرهم في الكيس
والمناع في الصندوق والفتح في هذا الجنس تهدي ابدأ الى الوعاء
المشدود على الشيء الحاوي له لا الى ما فيه فلا يقال افتح الثوب انما
يقال افتح العكم واخرج الثوب وافتح الكيس وهاهنا اقسام قد
يتوهم في بدء الفكرة وقبل اتمام العبارة ان الحسن والفتح فيها لا يعد
اللفظ والجرس الى ما يباح في العقل النفس ولها اذا حق النظر
مرجع الى ذلك ومنصرف فيما هناك منها التجنيس والحشوات
التجنيس فانك لا تتحسن تجانس اللفظتين الا اذا كان موقع معنيهما
من العقل موقعا حيداً ولم يكن مرصياً الجامع بينهما مربي بعيد اترك
استضعفت تجنيس ابي تمام في قوله ذهبت بمذهبك السباحة
فالتوت فيه الظنون امذهب امذهب واستحسن
تجنيس القايل حتى نجما من خوفه وما نجا وقول المحدث ناظراً فيما
جنا ناظراً اودعاني امت بما اودعاني لا يرجع الى اللفظ ام ذلك
رايت الفائدة ضعفت عن الاول وقويت في الثاني ورايتك لم يزدك
بمذهب ومذهب على ان اسمك حروفاً مكررة تزوم لها فائدة فلا تجد
الاجمولة منكورة ورايت الاخر قد عاد عليك اللفظة كانه يخدمك عن
الفائدة وقد اعطاها ويهيك كانه لم يزدك وقد احسن الزيادة ووفاهما
وهذه السريرة صار التجنيس وخصوصاً المستوفي منه المتفوق في

من المناظرة
تقتضيه النظر
من السرك
من الوردية

جنت

الصورة من حلي الشعر ومذكور في اقسام البديع فقد تبين لك ان
ما يعطى التجنيس من الفضيلة امر لم يسم الا نبصرة المعنى اذ لو كان
باللفظ وحده لما كان فيه الاستحسن ولما وجد فيه معيب مستهجن
ولذلك ذم الاستحسان منه والولوع به وذلك ان المعاني لا تدب في
كل موضع لما يجد بها التجنيس اليه اذ الالفاظ خدم المعاني والمصرف
في حكمها وكانت المعاني هي المالكه سياستها المستحقة طاعتها فمن
نصر اللفظ على المعنى كان كمن ازال الشيء عن جهته واحاله عن طبيعته
وذلك مظنة من الاستكراه وفيه فتح ابواب العيب والتعرض للثبوت
ولهذا الحالة كان كلام المتقدمين الذين تركوا فضل العناية بالسمع
ولزموا سجية الطبع امكن في العقول وابتعد من القلق واضلوا
وافضل عند ذوي التحصيل واسلم من التفاوت واكشف عن الاعراض
وانصرت للجهة التي تتوخى العقل وابتعد من العمل الذي هو ضرب من
الخداع بالتزيق والرضابان يقع النقيصة في نفس الصورة وذات
الحلقة اذا اكثر فيها من الوشم والنقش واتقل صاحبها بالجلي والوشي
قياس الحلي على السيف الرذآن والتوسع في الدعوي بغير برهان
كما قال اذ لم تشاهد غير حسن شياتها واعضائها فالحسن عنك
مغيب وقد تجرد في كلام المتأخرين لان كلاما حمل صاحبه فوطشغه
بامور ترجع اليه اسم في البديع الي ان ينسب اليه يتكلم ليقرهم
ليبين ويخيل اليه انه اذا جمع بين اقسام البديع في بيت فلا ضير ان
يقع ما عناء في عمياً وان يقع السامع من طلبه في جسط عشواء
وربما طمس بكرة ما يتكلفه على المعنى وافسد كمن ثقل على العروس
باصناف الحار حتى ينالها من ذلك مكروهاً في نفسها فان اردت ان
تعرف مثالا فيما ذكرت لك من ان العارفين بجواهر الكلام لا يعرجون
على هذا الفن الا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحته ولا حيت
يامنون بحياة منه عليه وانقاصه وتعويقاده فانه فانظر الى الخطب
الجاحظ في اوائل كتبه هذا الخطب من شأنها ان يعتمد فيها الاوزان
والاسجاع فانها تروي وتتأقل تتأقل الاشعار ومحلها محل النسب

الممكن

والتشبيب من الشعر الذي هو كأنه لا يراد منه الا الاحتيال والصنع
والدلالة على مقدار شوط القرحة والاحبار عن فضل القوة والاقطار
على الفن في الصفة قال في اول كتاب الحيوان جنبك الله الشبهة وخصك
من الحيرة وجعل بينك وبين المعرفة سيبا وبين الصدق نسبا وجب
اليك التثبت وزين في عينيك الانصاف واذقك حلاوة التقوى
اشعر قلبك عن الحق واودع صدرك برد اليقين وطرد عنك ذل اليك
وعرفك ما في الباطل من الرلة وما في الجهل من القلة فقد ترك اول ان يوفق
بين الشبهة والحيرة في الاعراب ولم ير ان يقرن الخلاف الي الانصاف
يشفع الحق بالصدق ولم يعن بان يطلب للياس قرينه تصل جناحه و
شيا يكون رد يخاله لانه راي التوفيق بين المعاني حق والموازنة فيها احسن
وراي العناية بها حتى تكون اخوة من اب وام وبررة على ذلك يتفق بالوداد
على حساب اتفاقها بالميلاد اولى من ان يدعها نصرة السمع وطلب الوزن
اولاد علة عسي ان لا يوجد بينهما وفاق الا في الظواهر فاما ان يتعدى ذلك
الي الضمائر ويخلص الي العقائد والسر في الاقل النادر وعلى الجملة فانك
لا تجد تجنيسا مقبولا ولا سجعاً حسناً حتى يكون المعنى هو الذي طلبه و
استدعاه وساق نحوه وحسب نجد لا يتبع به بدلا ولا يجد عنه حولا ومن
ها هنا كان احلي تجنيس سمعه واعلاه واحقه بالحسن واوكاه ما وقع
من غير قصد من المتكلم الي اجلابه وتاهب طلبه او ما هو الحسن ملائمة وان
كان مطلوباً بهذه المترلة وفي هذه الصورة وذلك كما يمثلون به ابدان قول
الشافعي رحمه الله وقد سئل عن النبي فقال اجمع اهل الحرمين على تحريمه
ومما يجد كذلك قول المحترى يعشى عن المجد الغنى ولن تدى في سود دار
بالغرياب وقوله فقد اصحى اغلب قلبي على ايدي العشيبة والقلوب
ومما هو شبيهه به قوله وهو ي هوى به موعه فتبادرت نسقا بطان
تجلد مغلوبا وقوله ما زلت تفرع باب بابك بالفتى وترزقه في غاشعوا
وقوله ذهب الالعالي حين تذهب مقله فيه بناظرها حديد الاسفل ومثال
ما جاء من السجع هذا الحي وجرى هذا الجري في ليلن مقارنه وحل هذا المحل
من القول قول الغائب المتهرب لي حمد وهب لي مجد ولا مجد الا بفعال ولا

فعال الايمان وقول ابن العميد فان الاتقا على خدم السلطان عدل الاتقا
عليه ماله والاشفاق على حاشيته وحشه عدل الاشفاق على دينان ودينه
ولست تجد هذا الضرب يكثر في شي شتمت كثرته استمراره في كلام القديما
كقول خلد ما الانسان لولا اللسان الا صورة مثله وبهيمة
مهلمة وقول الفضل بن عيسى الرقاشي سل الارض فقل من شوق انهارك
وغرس اشجارك وجنى ثمارك فان لم يحجك حوازا اجابتك اعتبارا وان
انت تتبعته من الاثر وكلام النبي صلى الله عليه وسلم فمق كل الثقة وجود
له على الصفة التي قدمت وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم الظلم
ظلمات يوم القيمة وقوله صلوات الله عليه لا تزال امتي بخير ما لم ترالفي
مغنا والصدقة مغرما وقوله عليه السلام يا ايها الناس افشوا السلام
واطعموا الطعام وصلوا الارحام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا
الجنة بسلام فانت لا تجد في جميع ما ذكرت لفظا اجلب من اجل
السجع وترك له ما هو حق بالمعنى منه وابتزبه واهدي الى مذهبه ولذلك
انكر الاعرابي حين شك الى عامل الماء بقوله حليت ركابي وشققت شايي
وضربت صحابي فقال له العامل وسجع ايضا انكار العامل السجع
حتى قال فكيف اقول وذلك انه لم يعلم اصله لما اراد من هذه الالفاظ ولم
يره بالسجع محلا بمعنى ومحدثا في الكلام استكرها او خارجا الي تكلف
واستعمال الما ليس معتادا في غرضه وقال الجاحظ لانه لو اخلت الي
او حالي او نوني او عبراني او صرمتي لكان لم يعبر عن حق معناه وانما حليت
ركابه فكيف يدع الركاب الي غير الركاب وكذلك قوله وشققت شايي
وضربت صحابي فقد تبين من هذه الجملة ان المعنى المقترض اخص
هذا النحو بالقبول هو ان المتكلم لم يقدر المعنى نحو التجنيس والسجع بل قاده
المعنى اليهما وعثر به عليهما حتى انه لو رام تركها الي خلافها مما لا تجنيس فيه
ولا سجع لدخل من عقوق المعنى وادخل الوحشة عليه في شبيهه مما
ينسب اليه التكلف للتجنيس المستكره والسجع النافر ولن تجد ايمون طرا
واحسن اوله واخرا واهدي الي الاحسان واجلب للاستحسان من
ان يرسل المعاني على سجيتهما وتدعها تطلب لانفسها الالفاظ فانها اذا

المنفردة فاعرفه اصلا كبيرا واسه الموقق للصواب والمسولان يعصم من الرلل
بمنه ولطفه **فصل** واعلم ان الكلمة كما توصف بالجاز لتقلها
عن معناها كما مضى فتدبري وصف به لتقلها عن حكم كان لها الحكم ليس هو
بحقيقة فيها ومثال ذلك ان المضاف اليه يكتسب اعراب المضاف في نحو
واسل القرية والاصل واسل اهل القرية فالحكم الذي يجب للقرية في الاصل
وعلى الحقيقة هو الجرح والنصب فيها مجاز وهكذا قولهم بنو فلان بطوهم
الطريق يريدون اهل الطريق الرفع في الطريق مجاز لانه منقول اليه عن
المجاز المحذوف الذي هو الاصل والذي يستحقه في اصله هو الجرح ولا ينبغي
ان يقال ان وجه المجاز في هذا المحذوف فان المحذوف اذا تجرد عن تغيير حكم من
احكام ما بقى بعد المحذوف لم يسمى مجازا الا ترى انك تقول زيد منطلق وعمر
فمحذوف الخبر فلا توصف جملة الكلام من اجل ذلك بانه مجاز وذلك لانه لم
يورد الى تغيير حكمه فيما بقى من الكلام ويزيد تقريرا ان المجاز اذا كان معناه
ان يجوز بالشيء موضعه واصله فالمحذوف مجرد لا يستحق الوصف به
لان ترك الذكر واستا ط الكلمة من الكلام لا يكون نقلها عن اصلها انا
يتصور النقل فيما دخل تحت النطق واذا امتنع ان يوصف المحذوف بالمجاز
بقى القول فيما لم يحذف وما لم يحذف ودخل تحت الذكر لا يزول عن اصله
ومكانه حتى يغير حكم من احكامه او يغير عن معانيه فاما وهو على حاله و
المحذوف مذکور فتوهه ذلك فيه من بعد المجال فاعرفه واذا صح امتناع
ان يكون مجرد المحذوف مجازا او يجب صفة باقى الكلام بالمجاز من اجل
حذفه كان على الاطلاق دون ان يحدث هناك سبب ذلك
المحذوف بغير حكم على وجه من الوجوه علمت ان الزيادة في هذه القضية
كالمحذوف فلا يجوز ان يقال ان الزيادة ما في نحو فيما رحمة مجازا وان جملة
الكلام يصير مجازا من اجل زيادته فيه وذلك ان حقيقة الزيادة في الكلمة
ان تعري من معناها وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ويكون سقوطها
وثبها سوا ومحال ان يكون ذلك مجازا لان المجاز ان يراد بالكلمة غير ما وضعت
له في الاصل ويراد فيها او يوهى شي ليس من شأنك كما يهاكم بظاهر النصب
في القرية ان السؤال واقع عليها والزايد الذي سقطه كثرة لا يتصور فيه

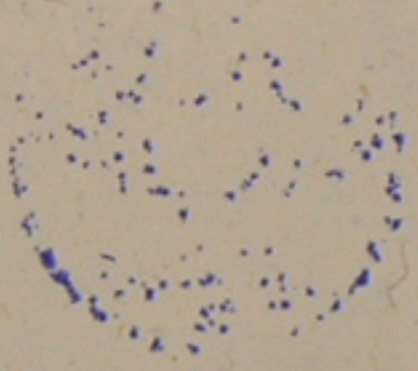
منه

ذلك فاما غير الزايد من اجزاء الكلام الذي زيد فيه فيجب ان ينظر فيه فان
حدث هناك سبب ذلك الزايد حكم يزول به الكلمة عن اصلها جاز حينئذ
ان يوصف ذلك الحكم او ما وقع فيه بانه مجاز كقولك في نحو قوله تعالى اليس
كشله شي ان الجرح في المثل مجاز لان اصله النصب والجرح حكم عرض من اجل
زيادة الكاف ولو كانوا اذا جعلوا الكاف مزيدة لم يعملوها لما كان لحدث
المجاز سبيل على هذا المجاز ويزيد وضوحا ان الزيادة على الاطلاق لو
كانت تستحق الوصف بانها مجاز لكان ينبغي ان يكون كل ما ليس بمزيد من
الكلم مستحقا الوصف بانه حقيقة حتى يكون الاسد في قولك رايت اسدا
وانت تزيد رجلا حقيقة فان قلت المجاز على اقسام والزيادة من احدها قيل
هذا لانه اذا حدث المجاز تدخل الزيادة فيه ولا سبيل لك الى ذلك
لان قولنا المجاز يفيد ان يجوز بالكلمة موضعها في اصل الوضع وتقلها عن
دلالة الى دلالة او ما قارب ذلك وعلى الجملة فانه لا يعقل من المجاز ان يسلب
الكلمة دلالتها فلا يعطيهما دلالة اخرى وان يخلبها من ان يراد بها شي
على وجه من الوجوه ووصف اللفظ بالزيادة يفيد ان لا يراد بها معنى وان
يجعل كان لم يكن لها دلالة قط فان قلت او ليس يقال ان الكلمة لا تعري من
فايدة ما ولا يصير لغيرها على الاطلاق حتى قالوا ان ما في نحو فيما رحمة من الله
يفيد التوكيد فانا نقول ان ما تا كيدا نقل لها عن اصلها ومجاز فيها وكذلك
اقول ان كون الباء المزيدة في ليس زيد خارج لتأكيد النفي مجاز في الكلمة لان
اصلها ان تكون للالصاق فان ذلك على بعد لا يتدح فيما اردت تصحح لانه
لا يتصور ان تصف الكلمة من حيث جعلت زايدة بانها مجاز ومتى ادعينا لها
شيئا من المعنى فانا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة ولذلك يقول الشيخ ابو علي
في الكلمة اذا كانت ترفل عن اصلها من وجه ولا تزل من اخر معتد بها من
وجه غير معتد بها من وجه كما قال في الكلام من قولهم لا ابا لزيد جعلها
من حيث منعت ان تعرف الاب بزيد معتد بها ومن حيث عارضها لام
النعل من الاب التي لا تعود الا في الاضافة نحو ابو زيد و ابا زيد غير معتد بها
وفي حكم المعجمة الزايدة وكذلك توصف لاني قولنا مرت برجل لا طويل ولا قصير
بانها مزيدة ولكن على هذا الحد يقال هي مزيدة غير معتد بها من حيث اوجبت

نفي الطول والقصر عن الرجل ولولاها لكانا ثابتين له وتطلق الزيادة
على لا في نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ان لا يقدرون لانها لا يفيد
النفي فيما دخلت عليه ولا يستقيم المعنى الاعلى استقامتها لان قلنا ان لا
هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يحى من بعد في قوله تعالى لا يقدرون و
تؤذن به فانما جعلها من حيث افادت هذا التأكيد غير مزيدة وانما جعلها
مزيدة من حيث لم تغد النفي الصريح فيما دخلت عليه كما افادته في المسئلة
واذا ثبت ان وصف الكلمة بالزيادة قبض وصفها بالافادة علمت ان الزيادة
من حيث هي زيادة لانوجب الوصف بالمجاز فان قلت يكون سببا للنقل
الكلمة عن معنى هو اصل فيها الى معنى ليس باصل كقول قول لا يحى زيدا
اليه وذلك ان صح نظير ما قدمت من ان الحذف او الزيادة قد يكون
سببا لحدوث حكم في الكلمة تدخل من اجله في المجاز كضرب القرية في
في الآية وجز المثل في الاخرى فاعرفه واعلم ان من اصول هذا الباب
ان من حق المحذوف او المزيد ان ينسب الجملة الكلام الى الكلمة المجاوزة
له فانت تقول اذا سئلت عن سئل القرية في الكلام حذف والاصل اهل
القرية ثم حذف الالهي عن حذف من بين الكلام ولا تقول هي زيادة في
مثل لوجاز ذلك لجاز ان يقال ان ما في فيما رحمة مزيدة في الرحمة او في الباء
وان لا مزيدة في يعلم وذلك بين الفساد لان هذه العبارة انما تصلح حيث
يراد ان حرفا زيدا في صيغة اسم او فعل على ان يكون لذلك الحرف على الانفراد
معنى ولا يعده وحده كلمة كقولك زبيت اليا للتصغير في جليل والتالثلثا
في ضاربة ولو جاز غير ذلك لجاز ان يكون خبر المبتدأ اذا حذف في نحو زيد
منطلق وعمر ومحمد وفا من المبتدأ نفسه على حذف اللام من يدودم و
ذلك ما لا يقوله عاقل فحى اذا قلنا ان الكاف مزيدة في مثل فانما نفي انها لما
زبيت في الجملة وضعت في هذا الموضع منها والاصح في العبارة ان يقال
الكاف في مثل مزيدة يعني الكاف كائنه في مثل مزيدة كما تقول الكاف التي تراها
في مثل مزيدة ولذلك تقول حذف المضاف من الكلام ولا تقول حذف المضاف
من المضاف اليه وهذا اوضح من ان يخفى ولكني استقصيته لاني رايت
في بعض العبارات المستعملة في المجاز والحقيقة ما يوهو ذلك فاعرفه وما

يجب ضبطه هنا ايضا ان الكلام اذا امتنع حله على ظاهره حتى يدعو الي
تقدير حذف او اسقاط مذکور كان على وجهين احدهما ان يكون على امتناع تركه
على ظاهره لا ميريح الى عرض المتكلم ومثاله الايتان المتقدم تلاوتها الا
تري انك لو رايت سئل القرية في غير التبريل لم تقطع بان هاهنا محذوف والجواز
ان يكون كلام رجل مبرقة قد خربت وباداهلها فاراد ان يقول لصاحبه
واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا سئل القرية عن اهلها وقل لها
ما صنعوا على حد قولهم سئل الارض من شقائها ركبك وغرس اشجارك وحي
نارك فانها ان لم تجيبك حوارا اجابتك اعتبارا وكذلك ان سمعت الرجل
يقول ليس كمثل زيد احد لم تقطع بزيادة الكاف وجوزت ان يريد ليس
كالرجل المعروف بمثاله زيدا احد والوجه الثاني ان يكون امتناع تركه الكلام
على ظاهره ولزوم الحكم بحذف وزيادة من اجل الكلام نفسه لا من حيث عرض
التكلم به وذلك مثل ان يكون المحذوف احد جزئ الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى
فصبر جميل وقوله متاع قليل لا بد من تقدير محذوف ولا سبيل الى ان يكون له
معنى دونه سواء كان في التبريل او في غيره فاذا نظرت الى صبر جميل في قول الشاعر
يشكو الى جلي طول السرى صبر جميل فكلاما مستلي وجدته يقتضى تقدير
محذوف فيما اقتضاه في التبريل وذلك ان الداعي الى تقدير المحذوف هاهنا
هو ان الاسم الواحد لا يفيد والصنة والموصوف حكمها حكم الاسم الواحد
جميل صنة للصبر وتقول الرجل من هذا فتقول زيد تريد هو زيد فتجد هذا
الاخبار واجبالا ان الاسم الواحد لا يفيد وكيف يتصور ان يفيد الاسم الواحد
وعدا الفائدة على ثبات او نفي وكلها يقتضى شيئين مثبت ومثبت له ونفي
ونفي عنه واما وجوب الحكم بالزيادة هذه الجملة فكيف قولهم بحسبك ان تفعل
وكفى بالله ان لم يقض بزيادة الباء لتجد الكلام وجهها بصره اليه وتاويلها
عليه البتة فلا بدك من ان تقول ان الاصل حسبك ان تفعل وكفى بالله
ان الباء اذا كانت غير مزيدة كانت لتعدي الفعل الى الاسم وليس في بحسبك
ان تفعل فعل تعديه بالباء الى حسبك ومن اين يتصور ان تعدي الى المبتدأ
فعل والمبتدأ هو المعري من العوامل اللفظية وهكذا الامر في كفى او اقوى وذلك
ان الاسم الداخل عليه الباء في نحو كفى بنيد فاعل كفى ومحال ان يعدي الفعل

الى الفاعل بالباء او غير الباء في الفعل من الاقتضا للفاعل ما لا حاجة
 معه الى متوسط وموصل ومعد فاعرفه والله الموفق
 للصواب والمجد لله وحده وصلى الله وسلم
 على سيدنا محمد خاتم النبيين و
 آله وصحبه جميعين
 تم
 تحريره في سنة اربع و سعين
 وتسعمائة
 هجرية



نَهْأَلَهْ
أَلْمَفْطُوهْ